الآية فلم أكن لأحل لك لأني لم أهاجر كنت من الطلقاء أي من الأسرا الذين أطلقوا من الأسر وخلي سبيلهم قال ابن عادل ثم نسخ شرط الهجرة في التحليل المشار إليه بقوله تعالى وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي أي حرة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي أي للذي أعلنا قدم مما خصصناه به أن يستنكحها أن يوجد نكاحه لها بحيث لها من مكوحاته فتصير له بمجرد ذلك بلا مهر ولا ولي ولا شهود وخرج بالمؤمنة الكتابية فلا يحل له لأنها نكره صحبته ولأنه أشرف أن يضع ماءه في رحم كافرة ولقوله تعالى وأزواجه أمهاتهم ولا يجوز أن تكون المشركة أم المؤمنين ولخبر لا تسر إليّ إذا لا أزوج إلا من كان معي في الجنة فأعطاني رواه الحاكم وصحح إسناده وأما التسري بالكتابية فلا يحرم عليه قال الماوردي لأنه صلى الله عليه وسلم تسرى بمارية وكانت يهودية من بني قريظة واستشكل بهذا تعليلهم السابق بأنه أشرف من أن يضع ماءه في رحم كافرة وأجيب بأن المقصد بالكلام احتمال النوائل فاحتيط له وبأنه يلزم فيه أن تكون الزوجة المشركة أم المؤمنين بخلاف الملك فيهما وخرج بالحرة الرقيقة وإن كانت مؤمنة لأن نكاحها معتبر بخوف العنت وهو معصوم وبفقد المهر ونكاحه غني عن المهر ابتداء وانتهاء وبرق الولد ومنصبه صلى الله عليه وسلم منزه عن ذلك تنبيه في نصب امرأة وجهان أحدهما أنها عطف على مفعول أحللنا أي وأحللنا لك امرأة موصوفة بهذين الشرطين قال أبو البقاء وقد رد هذا قوم وقالوا أحللنا ماض وإن وملت وهو صفة المرأة مستقبل فأحللنا وموضع جوابه وجواب الشرط لا يكون ماضيا في المعنى قال وهذا ليس بصحيح لأن معنى الإحلال هنا الإعلام بالحل إذا وقع الفعل على ذلك كما تقول الحق لك إن نكحك فلانا أن سلم عليك والثاني أنه نصب بمقدر تقديره ويحل لك امرأة وفي قول الله تعالى إن وهبت إن أراد اعتراض الشرط على الشرط والثاني هو قيد في الأول ولذلك تقريبه حالا لأن الحال قيد ولهذا اشترط النحاة أن يتقدم الثاني على الأول في الوجود فلو قال لزوجته إن أكلت إن ركبت فأنت طالق فلا بد أن يتقدم الركوب على الأكل وهذا التحقيق الحالية والتقييد كما ذكرا ولو لم يتقدم لحلا جزء من الأكل غير مقيد بركوب فلهذا اشترط تقدم الثاني ولكن يشترط أن لا يكون ثم قرينة تمنع من تقدم الثاني على الأول كقوله لامرأة إن تزوجتك إن طلقتك فعبدي حر لا يتصور هنا تقدم الطلاق على التزويج قال بعض المفسرين وقد عرض في إشكال على ما قاله الفقهاء بهذه الآية وذلك أن الشرط الثاني هنا لا يمكن تقدمه في الوجود بالنسبة إلى الحكم بالنبي صلى الله عليه وسلم لأنه يمكن عقلا وذلك أن المفسرين فسروا قوله تعالى



أن أراد النبي

إن أراد تمني قبل الهبة لأن بالقبول منه صلى الله عليه وسلم يتم نكاحه وهذا لا يتصور تقدمه على الهبة إذ القبول متأخر فإن تقدم فقضية كلامهم أن تأخر إرادة عن هبتها وما جاء أبو حيان في هذا جعل الشرط الثاني مقدما على الأول على القاعدة العامة ولم يستشكل شيئا مما ذكر قال وذلك البعض وقد عرض هذا الإشكال على جماعة من أعيان زماننا فأعرضوا به ولم يظهر له جواب إلا ما قدمته من أن ثم قرينة مانعة من ذلك كما مثلته آنفا ولما كان زعما فهم أن غير النبي صلى الله عليه وسلم يشاركه في هذا المعنى قال الله منبها للخصوصية خالصة لك وزاد المعنى بيانا بقوله تعالى من دون المؤمنين أي من الأنبياء وغيرهم تنبيهات الإعراب الأول في إعراب خالصة وفيه أوجه أحدها أنه منصوب على الحال من فاعل وهبت أي حالة كونها خالصة لك دون غيرك الثاني أنها نعت مصدر مقدر أي هبة خالصة فنصبها بوهبت الثالث أنها حال من امرأة لأنها وصفت فتخصصت وهو متعين الأول وهو مذهب البصريين وقيل غير ذلك والمعنى إنا أحللنا لك امرأة مؤمنة وهبت نفسها لك بغير صداق التنبيه الثاني في انعقاد النكاح بلفظ الهبة في حق الأمة وفيه خلاف فقال سعيد بن المسيب والزهري ومجاهد وعطاء لا ينعقد إلا بلفظ الإنكاح والتزويج وبه قال مالك وربيعة والشافعي ومعنى الآية أن إباحة الموطوءة بالهبة وحصول التزويج بلفظها من خواصه صلى الله عليه وسلم قال النخعي وأبو حنيفة وأهل الكوفة ينعقد بلفظ الهبة والتمليك وإن معنى الآية أن تلك المرأة صارت خالصة زوجة من أبيهات المؤمنين لا محل لترك أيدينا بالتزويج وأجيب بأن هذا التخصيص بالواهبة لا فائدة فيه فإن ازواجه صلى الله عليه وسلم كلهن خالصات له وصار قوله للتخصيص فائدة التنبيه الثالث في الذي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم هل كانت عنده امرأة منهن فقال عبد الله بن عباس ومجاهد لم يكن عنده امرأة إلا بعقد نكاح وملك يمين وقوله تعالى وهبت نفسها على طريق الشرط والجزاء وقال غيرهما بل كانت موهوبة وهو ظاهر الآية واختلفوا فيها فقال الشعبي هي زينب بنت خزيمة الهلالية يقال لها أم المساكين وقال قتادة هي ميمونة بنت الحارث وقال علي بن الحسين والضحاك ومقاتل هي أم شريك بنت جابر من بني أسد وقال عروة بن الزبير هي خولة بنت حكيم من بني سليم التنبيه الرابع في ذكر شيء من خصائصه صلى الله عليه وسلم وقد ذكرت منها أشياء كثيرة بشرح الصدر بها في شرح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)